



ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: <https://eduj.uowasit.edu.iq>

**Amer Hashim
Mohammed**

Wasit University,
College of Education for
Human Sciences

Email:

Amuhammad@uowasit.edu.iq

Keywords: The Lesson ,
Grammar , Rhetoric

Article info

Article history:

Received 4.Dec.2021

Accepted 6.Jan.2022

Available online
28.Feb.2022



THE Grammar Lesson by Grammarians and Rhetoricians

ABSTRACT

The study aims at explaining the definition of the grammar science in the literature of the linguistics and the differences between grammar and rhetoric science in characteristics and the subjects. Old studies are still the main source for the new studies with the same in all language concepts moreover new studies can't be constructed without depending on the approaches of old studies or the ones that close to the old ones. This study present the differences between grammar and rhetoric science with historical background literature for each of them, and showing the literary criticism that lead to explanation and adoption for the concepts of grammar science and fields of study and this study shows what makes grammar science unique in all linguistics sciences.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: <https://doi.org/10.31185/eduj.Vol3.Iss46.2922>

الدرس النحوي عند النحويين والبلاغيين

م.د عامر هاشم محمد
جامعة واسط / كلية التربية للعلوم الانسانية

ملخص البحث

يعد علم النحو الأصل الذي تفرعت عنه بقية العلوم الانسانية. إذ له الأسبقية قبل غيره في استكشاف أسرار العربية . لذا ظل النموذج النحوي القديم هو الحاضر بقوة في كل مقارنة للغة الضاد، ولعل من الاهمية بمكان الاشارة الى ما قاله ابن منظور في معنى الدرس: درستُ الكتاب أدرسه دَرَسًا: أي ذلَّلته بكثرة القراءة حتَّى خَفَّ عليّ، وهو ما حدث مع الأساليب المسموعة المنقولة نقلًا صحيحًا، وإذا كان اللغويون العرب المعاصرون قد فتنوا بدعوى الموضوعية في الدرس الحديث وراحوا ينعنون القدماء بالمعيارية والمنطقية والنقص المحصل واللاعلمية ، فإن المجال الحقيقي لبروز محاولاتهم التجديدية هو مفهوم النحو وتحديد مجاله الدراسي. وقد عزف العديد من الباحثين عن وضع تعريف جامع لعلم النحو اقتداء بأئمة النحو الأوائل أمثال: سيبويه و المبرد و الزجاج ... حيث عمدوا مباشرة إلى عرض المباحث النحوية على وفق رؤاهم

التجديدية التي تخلص النحو من كل الشوائب المأخوذة عليه. لكن المعمول به في أغلب الدراسات والمصنفات الحديثة هو توضيح المراد بالدرس النحوي بغية معرفة مجاله ووظيفته وتمييزه له من باقي أصناف علوم اللسان العربي.

ولما كانت لغتنا العربية هي التي تشرفت بكونها لغة القرآن ، فقد عني بها علماء العربية مع ظهور البواكير الأولى للدرس النحوي رغبة منهم في فهم هذا الكتاب المعجز ، والوقوف على أحكامه ، لذلك ظهرت مصنفات متنوعة دأبت على دراسة ألفاظ اللغة العربية ، وبيان معانيها ، انصب مجملها في خدمة كلام الله الكريم فكانت دراستي قائمة على العناية والبحث في أهميته ، فضلاً على كونه غنياً بالمباحث اللغوية والنحوية على اختلاف مستوياتها ، ومنصبه على ذلك الموضوع ، فوسمتها بـ (الدرس النحوي عند النحويين والبلاغيين) .

وقد تطلبت مني خطة البحث أن يشتمل على تمهيد وثلاثة مباحث ، فضم التمهيد معرفة النحو والبلاغة ، وضم المبحث الأول الحديث عن الدرس النحوي عند النحويين، والمبحث الثاني تضمن الحديث عن الدرس النحوي عند البلاغيين.

المفاتيح (الدرس ، النحو ، البلاغة)

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد، وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المخلصين، ورضي الله عن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد...

فيعد علم النحو أساس العلوم الشرعية، والأصل الذي تفرعت عنه بقية العلوم الإنسانية. إذ له الأسبقية قبل غيره في استكشاف أسرار العربية ومعالجة النصوص الشرعية بغية توظيفها في واقع المجتمع الإسلامي الناشئ. لذا ظل النموذج النحوي القديم هو الحاضر بقوة في كل مقاربة للغة الضاد، بل إن بناء درس نحوي معاصر لا يتأتى إلا من خلال الكتابات النحوية القديمة إما على سبيل النقد والتقويم، أو على سبيل التبني والشرح. لذا سنحاول هنا عرض المسائل، ومنهج معالجتها؛ اعتماداً على ما قامت عليه كتب الدروس النحوية من طرح المسائل والآراء والاحتجاج على بعضها أو مخالفتها، ولقد قام على نصوص ثابتة، جُمعت من مصدرها، ثم أُقيم حولها الدرس، فالنصوص أساس، والمسائل تابعة لها.

وفي معنى الدرس يقول ابن منظور: درستُ الكتاب أدْرَسَهُ دَرْسًا: أي دَلَّلْتُهُ بكثرة القراءة حَتَّى خَفَّ عَلَيَّ، وهو ما حدث مع الأساليب المسموعة المنقولة نقلاً صحيحاً، وإذا كان اللغويون العرب المعاصرون قد فتنوا بدعوى الموضوعية في الدرس الحديث وراحوا ينعنون القدماء بالمعيارية والمنطقية والنقص المحصل واللاعلمية، فإن المجال الحقيقي لبروز محاولات التجديدية هو مفهوم النحو وتحديد مجاله الدراسي. وقد عزف العديد من الباحثين عن وضع تعريف جامع لعلم النحو اقتداءً بأئمة النحو الأوائل أمثال: سيويوه و المبرد و الزجاج...حيث عمدوا مباشرة إلى عرض المباحث النحوية على وفق رؤاهم التجديدية التي تخلص النحو من كل الشوائب المأخوذة عليه. لكن المعمول به في أغلب الدراسات والمصنفات الحديثة هو توضيح المراد بالدرس النحوي بغية معرفة مجاله ووظيفته وتمييزه له من باقي أصناف علوم اللسان العربي.

ولما كانت لغتنا العربية هي التي تشرفت بكونها لغة القرآن، فقد عني بها علماء العربية مع ظهور البواكير الأولى للدرس النحوي رغبة منهم في فهم هذا الكتاب المعجز، والوقوف على أحكامه، لذلك ظهرت مصنفات متنوعة دأبت على دراسة ألفاظ اللغة العربية، وبيان معانيها، انصب مجملها في خدمة كلام الله الكريم، فكانت دراستي قائمة على العناية والبحث في أهميته، فضلاً على كونه غنياً بالمباحث اللغوية والنحوية على اختلاف مستوياتها، ومنصبه على ذلك الموضوع ، فوسمتها بـ

(الدرس النحوي عند النحويين والبلاغيين) .

وقد تطلبت مني خطة البحث أن يشتمل على تمهيد ومبحثين ، فضم التمهيد معرفة النحو والبلاغة والأصول ، وضم المبحث الأول الحديث عن الدرس النحوي عند النحويين ، والمبحث الثاني تضمن الحديث عن الدرس النحوي عند البلاغيين وأخيراً أتقدم بالشكر الجزيل ال كل من مدّ لي يد العون في بحثي هذا ، والحمد لله رب العالمين .

التمهيد

لما كانت لغتنا العربية هي التي تشرفت بكونها لغة القرآن، فقد عني بها علماء العربية مع ظهور البواكير الأولى للدرس النحوي رغبة منهم في فهم هذا الكتاب المعجز ، والوقوف على أحكامه، لذلك ظهرت مصنفات متنوعة دأبت على دراسة ألفاظ اللغة العربية، وبيان معانيها، انصب مجملها في خدمة كلام الله الكريم ، فكانت دراستي قائمة على العناية والبحث في أهميته ، فضلاً على كونه غنياً بالمباحث اللغوية والنحوية على اختلاف مستوياتها فكان البحث منصّباً على ذلك الموضوع ، فوسمته بـ ((الدرس النحوي عند النحويين والبلاغيين)). لقد شغل المعنى اللغوي كل المتكلمين باللغة، من: علماء، ومفكرين: فلاسفة ومناطق، وفقهاء الشريعة والقانون الوضعي، وعلماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد، والنقاد والأدباء. ولكل منهجه وأسلوبه ، وما توصل إليه في دراسة المعنى (حمودة، ١٩٨٣م، ص ١) ولذلك تعددت مصادر دراسة المعنى، متخذة من اللغة وعاءً لها، مما سبب اختلاف الباحثين في تصور اللغة، وتصور المعنى اللغوي. فالمعاني الأدبية- مثلاً- مصدرها الوجدان والانفعال والتأثر القائم على الشحنة العاطفية.

١- النحو لغةً: القصد، نحو الشيء أنحوه نحواً إذا قصدته، وكل شيء أمتته فقد نحوته ، ومنه اشتقاق النحو في الكلام كأنه قصد الصواب، ومثله في اللسان(ابن دريد، ج٢، ص١٩٧، وابن منظور ، ١٩٥٥م، ج١٥، ص ٣١٠).

وإصطلاحاً: له عدة تعريفات منها ما جعله في دائرة ضيقة قصره فيها على أواخر الكلم فعرفه: "علم يبحث فكثراً فيها الخيال، مما سبب تنوع الأساليب الأدبية واختلافها(احمد عبدالغفار، ١٩٨١م، ص ١) ، وهو ناظر إلى سبب الوضع والنشأة دون موضوع بحثه. فيما وسع آخرون دائرته لتشمل تأليف الجملة العربية ودلالاتها على المعنى فعرفوه: "اللفظ الموضوع باعتبار هيأته التركيبية وتأديتها لمعانيها الأصلية" (التهانوي، ١٩٦٣م، ١، ص ١٧ و ١٨) ، فهم يرون أن النحو هو قانون تأليف الكلام لذلك جعلوا الغرض منه "الاحتراز عن الخطأ في التأليف والاعتدال على فهمه والإفهام به"(ابن جني، ١٩٥٢م، ص ١٣٤) .

٢- البلاغة لغةً: الوصول إلى الشيء، ومنه أخذت "البلاغة التي يمدح بها الفصيح اللسان؛ لأنه يبلغ بها ما يريد" (ابن فارس ، ج ١، ٣٠١) ، وإصطلاحاً: لا تتجاوز ذلك؛ فهي إنهاء المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ (الهاشمي، ١٩٦٣م، ٣١)، فنلاحظ اتصالها الوثيق بالمعنى، وهذا ما يتحد به البحث البلاغي مع الدلالي، لكن البلاغة تركز على المعنى المؤثر في النفس، والدلالة تعنى به وبغيره من المعاني التي لا يراد من بحثها بيان قضية التأثير في النفس وإمتاعها .

والبلاغة تبحث فيما ينبغي أن يكون عليه الكلام، من: التعبير الجميل، وطرق أدائه، وقوانينه. وذلك ما يظهر ما اعتادوا بحثه فيها تحت أقسام المعاني، من: الخبر والإنشاء "وتعلقهما بالمخاطب وحاله" وإيراد الكلام على مقتضى الحال، وفي البيان من أداء المعنى بطرق مختلفة في الوضوح والتأثير، وفي البديع من التحسين التكميلي للكلام المنشأ فوق ما سبق. وهذا ما تتضمنه الأبحاث البلاغية الحديثة المتخذة منهجاً آخر للتقسيم، وذلك بتناول: المفردة، والجملة، والعبارة، والسياق، ودراسة موسيقى النص، وغيرها (الشايب، ١٩٧٦م، ص ٣٥) فموضوع البلاغة هو النص المنشأ الذي تدرس فيه القيم التعبيرية والمعنوية فيه .

المبحث الأول: الدرس النحوي عند النحويين

الدرس النحوي: اللغة هُوية الأمة، وأعظم مقومات وجودها، ووطنها الروحي، والأمة الحية تحافظ على لغاتها حفاظها على أوطانها، والعلاقة بين مكانة الأمة ومكانة لغتها وثيقة جداً، فاللغة هي الأمة ولا داعي هنا للحديث عن عبقرية اللغة العربية وخصائصها الفريدة، فقد كُتبت عن ذلك عشرات الكتب والدراسات والمقالات، وانحنى لعظمتها العرب والمستشرقون، حتى قيل ليس على وجه الأرض لغة لها من الروعة والعظمة ما للغة العربية، ولكن ليس على وجه الأرض أمة، تسعى بوعي أو بلا وعي، لتدمير لغتها كالأمة العربية، وإن السعي لإتقان العربية لا يعني أبداً التخلي عن تعلم اللغات الأجنبية الحية، بل من المهم جداً أن يتقن العالم العربي لغة أجنبية واحدة على الأقل هذا ما يفعله علماء البلاد المتقدمة، والأحرى أن يفعله علماءنا. وليس مقبولاً أن يسعى العربي لإتقان لغة أجنبية، فيبذل في سبيل ذلك كل جهد ممكن، وأن يهمل في الوقت نفسه لغته العربية ليس مقبولاً أن يأخذ بالحزم في تعلم الإنكليزية - مثلاً - وبالتضييع في تعلم العربية، تراه إذا خالف قاعدةً وأخطأ التعبير بالإنكليزية، ونُبّه على ذلك، أبدى أسفه وعبر عن احترامه وخضوعه للقاعدة: لأنه يتمنى أن يكون من المتقنين للإنكليزية فيتباهى بذلك لقد نال الدرس النحوي اهتمام الدارسين لأثره في العملية اللغوية ودخوله في أكثر من اتجاه، ويظهر هذا الأمر في دراسات الأقدمين اللغوية والبلاغية والأصولية، وكونه محوراً رئيساً عند الكثير من المحدثين فأعطي مساحةً واسعة مؤثرة للسباق تتسع باتساعه للمتكلم والكاتب، والمستمع والقارئ والزمان والمكان (المخزومي، ١٩٨٧، ٢)

وإذا كانت أهمية هذا العلم ظاهرة عند العالم والمتعلم، نظراً لما يجمعه من تفقه أصيل يستند إلى ركن شديد، فإن الأهم من ذلك في نظري أنه جمع بين النظر والتطبيق، والمثالية والواقعية التي يتمتع بها الدرس اللغوي العربي، ويضاف إلى هذا أن أحكام الشريعة ونصوصها ممثلة في القرآن والسنة الشريفة تعد أصلاً ثابتاً من أصول الاحتجاج في النحو واللغة دون تكبر، فالنقاع وقع بينهما ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، فما من علم شرعي إلا ويشكل علم النحو واللغة فيه حجر الزاوية، ولا يتأتى الإبداع فيه إلا لمن أتقنها بحثاً و ممارسة، والأدلة على ذلك كثيرة لا يمكن حصرها، ولو استعرضنا مصادر العلوم كافة لوقفنا على هذا التزاوج الطبيعي الذي لا يمكن فك عقده بحال.

وإذا أدركنا مكانة هذه العلاقة فالشاهد عليها هو أن يكون كبار النحويين واللغويين من القراء المشهورين، كالكسائي، وأبي عمرو بن العلاء وغيرهما .

ويمكن بعد هذه المقدمة حول حقيقة النقاع بين علم النحو من جهة وعلوم الشريعة من جهة ثانية. والذي ظهر في شكل صور متعددة بدأت سهلة مبسطة ، ثم أخذت مظاهر جديدة تطورت بتطور العلوم وظهور التخصصات . يمكن أن نتحدث عن تفاصيل هذه العلاقة .

للدرس النحوي فيما يتعلق بالكلام العربي أكثر من جانب، منه ما يعالج الجانب اللفظي ومنه ما يعالج الجانب المعنوي وهذا بدوره أدى إلى الاستعانة بعلوم متعددة لاستيفاء الغرض المطلوب في خدمة الجملة العربية وطرق تأليفها، وقد تكفل علم النحو بالجانب اللفظي فبحث في المحل الإعرابي ناظراً بذلك إلى طبيعة الدرس النحوي على أنه نظام تأثير فعرف عند بعضهم بـ (علم الإعراب)، فيما بحثت فنون البلاغة وعلوم الفقه والأصول على أنه نظام تأليف فأولت الجوانب المعنوية اهتماماً أكبر فدرسوا الصيغة والأداة والتركيب وهو ما يعرف بمباحث (الدلالة والتأليف) فكان حظ البلاغيين منه البعد الجمالي حيث درسوا الأسلوب المطابق لمقتضى الحال بما يحدد المعنى التصديقي للكلام فيما كان البعد التطبيقي من نصيب الأصوليين فدرسوا المعنى الذي وضعت اللغة والصيغة والأداة والتركيب بإزائه بغض النظر عن مطابقة الحال من عدمه (جمال الدين، ١٩٨٠، ١٢-١٣)

ظاهرة المذاهب في الدرس النحوي:

المذهب: لغة: " المعتقد الذي يذهب إليه " (ابن منظور, ١٩٥٥, ٣٣٣)، اصطلاحاً: (النهج الذي ينتهجه المصر أو الطائفة أو العالم في تقرير الحقائق وطرق رصدها ووسائل جمعها. وقد يكون المذهب أخص من ذلك فيطلق على من يرتثيه الشخص الواحد في المجموعة الواحدة ... وأما كلمة المذهب أو المذاهب المستعملة في مجال النحو فهي أهم من ذلك إذ تنتظم المدلولين السابقين) (اللبدي, ٢٠١١, ٨٦-٨٧)

أما المحدثون فقد استخدموا مصطلح (المدرسة) متابعين و(المذهب) كما فعل الدكتور عبده الراجحي في (دروس في المذاهب النحوية)، والدلالة فيهما واحدة متأثرين بما عند الغربيين وطبقوا معايير حديثة ودقيقة على الدراسات العربية القديمة، فاختلّفوا في نظرتهم إلى المدارس بين منكر أو مثبت، فالمدرسة عند جوتولد فايل الاشتراك في وجهة النظر الذي يؤلف الجبهة العلمية ويربط العلماء بعضهم ببعض على رأي واحد وتابعه الدكتور مهدي المخزومي قائلاً: إنّ الكسائي بمنهجه وأساليب دراسته، مدرسة لها خصائصها ومميزاتها، فليست المدرسة إلاّ أستاذا مؤثراً وتلاميذ متأثرين، وقد اجتمعوا على تحقيق غرض موحد ونهجوا للوصول إليه منهاجاً موحداً (المخزومي، ١٩٥٥، ١٢٩) وقد ذهب قوم منهم إلى أنّ النحو علم واحد هو علم البصرة متابعين في ذلك موقف الأقدمين الذين لم يروا في نحو الكوفيين شيئاً من هؤلاء السجستاني الذي يرى أنّه (لم يكن لجميع الكوفيين عالم بالقرآن ولا كلام العرب ؛ ولولا أنّ الكسائي دنا من الخلفاء فرفعوا من ذكره لم يكن شيئاً) (ابو الطيب اللغوي، ١٩٨٨، ٧٤) فيما ذهب آخرون إلى إثبات المدرسة البصرية، والمدرسة الكوفية، و أنكر المدرسة البغدادية، وهو تقسيم أقرّه القدماء، فاستخدم أبو بكر الزبيدي عبارات أمثال (مذهب الكوفيين)، و(المذهبيين)، ومن المحدثين من ذهب إلى هذا التقسيم، قال الدكتور مهدي المخزومي: (تردّد اسم البغداديين كثيراً في أثناء القرن الرابع بإزاء الكوفيين والبصريين حتى ليخيّل للدارس أنّ البغداديين كانوا يمثلون جماعة ثالثة لهم طريقتهم الخاصة ومذهبهم المتميّز ، وجاء المتأخرون من النحاة فأروا اسم البغداديين يذكر إلى جانب الكوفيين والبصريين فذهب بهم الوهم بعيداً وراحوا يركبون الصعب في تصوير مذهب ثالث يقف بإزاء مذهب أهل البصرة ومذهب أهل الكوفة وهو مذهب البغداديين (المخزومي، ١٩٨٧، ٥)

مراحل تطور الدرس النحوي عند النحويين:

أولاً : مرحلة الوضع والتأسيس:

البداية: يمكن تحديد بداية هذه المرحلة بتلميذ أمير المؤمنين (ع) أبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ) وتمتد وصولاً إلى عصر الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ) وكان للبصريين النصيب الأوفى في الدرس النحوي جهداً ومنهجاً لانشغال الكوفيين بالتأصيل لعلوم أخرى كالقراءات القرآنية ورواية الأشعار والأخبار (ابن النديم ، ١٨٧١ ، ١٢١)

منهج النحويين: شهد الدرس النحوي اعتماد أصحابه من النحاة على الإقراء والملحوظات في إعراب الكلمات فكان جُل اهتمامهم منصبا على مواجهة ظاهرة اللحن الذي أخذ يتفشى ويزحف باتجاه قراءة القرآن الكريم فشمروا عن سواعدهم ونهضوا لهذه المهمة فتبنوا عدة إجراءات احترازية من شأنها تطويق تلك الظاهرة والحد منها وصولاً إلى القضاء عليها فعمدوا إلى اختراع الحركات الإعرابية من خلال النقط وهو ما عرف بـ (نقط الإعراب) وكان ذلك على يد أبي الأسود الدؤلي، وواجهوا التصحيف الحاصل نتيجة بداءة الخط العربي في تلك المرحلة بابتكار نقط الإعجام للتفرقة بين الحروف المتشابهة وقد وفق لهذا الأمر نصر بن عاصم (ضيف ، ١٩٧٢ ، ٢٨٨) جهود النحويين : بذل في هذا المجال جهوداً تكلفت عنها أمور عدة كان أبرزها التقنين والتعقيد للأصول والأسس التي قام ونما وتطور عليها الدرس النحوي كما برزت

عند نحاتها ظاهرة الخلاف النحوي فالمسائل النحوية لم يعد متفقا عليها ومسلما بها فلا بد أن تخضع لما توصلوا إليه من ثمار لجهودهم , كما نجد في مصنفاتهم مساحة واسعة لظاهرة التأويل والتفسير للنصوص اللغوية وتوجيهها بما يتفق مع القواعد التي كانت نتيجة اعتمادهم طريق الاستقراء والقياس , كما خطا درس النحوي خطوة متميزة تمثلت بتدوين المصنفات وقد أنتج هذا العصر مصنفا ملاً الخافقين أخص كتاب سيوييه الذي - وللأسف - لا تسع هذه العجالة للحديث عنه واستيفاء حقه (البغدادي , ١٩٨٩ , ج٣/٢٤٧)

ثانياً : مرحلة النمو والإبداع:

البداية: تبدأ هذه المرحلة بإمامين من أئمة النحو (الخليل بن أحمد الفراهيدي وأبو جعفر الرؤاسي) وتمتد لتصل إلى عصر (الأفخش الأوسط و الفراء) ولعل أهم ما يواجها ظهور ما يعرف المدارس أو المذاهب النحوية والتي شهد درس النحوي طفرة نوعية في جوانب عدة بلغ فيها الذروة في الإبداع والابتكار (الزيدي , ١٩٧٣ , ١٢٥)

جهود النحويين: كان للسعي الحثيث في الحفاظ على القرآن الكريم من خلال صون لغته العربية دوره في وصول درس النحوي لما وصل إليه وهذا ما نراه من نضوج واضح للقياس اللغوي نتيجة طبيعية للتأثر بالدراسات الفقهية والكلامية القائمة آنذاك وكان لاعتماد الاستقراء منهج أصيل له اثره في تحليل الظواهر اللغوية مما تمخض عنه ما يعرف ب(فكرة العامل) منتقلين من مرحلة القرائن اللفظية والظواهر التركيبية إلى نظرية محددة المعالم مدعمة بالأحكام والتفريعات وإذا ما أردنا أن نتخذ نموذجاً لهذا الأمر لا نكاد نعدو بعيداً عن (كتاب سيوييه) حيث لاحظت تكال تلك الجهود على أبواب الكتاب وفصوله النحوية. كذلك خطا درس النحوي خطوات باتجاه المصطلح النحوي أخذت شكل الوضوح والاستقرار وخاصة على يد الفراهيدي وتلميذه سيوييه فنجد تقريباً واضحاً بين مصطلحات الإعراب ومصطلحات البناء فجعل (الرفع، والنصب، والجر، والجزم) للإعراب، و(الضم، والفتح، والكسر، والوقف) للأسماء غير المتمكنة (السيد , ١٩٦٨ , ٣٢٤).

ثالثاً: مرحلة النضوج والاكتمال:

تميزت هذه المرحلة بجهود إبداعية على مستوى التصنيف وبناء الأصول والقواعد النحوية وعرض المادة العلمية , ولعل أهم ما يصادفنا هو استقلال المباحث الصرفية لعلم النحو عن المباحث الإعرابية بعلم عرف ب (علم التصريف), وكانت تلك الدراسات نشأت وتطورت جنباً إلى جنب ضمن مصنفات موحدة إلى أن تهيأ له أحد نحاة البصريين أبو عثمان المازني (ت ٢٤٨هـ) فعمد إلى فصل مباحث التصريف في مصنف مستقل بعنوان (التصريف) كذلك كان للمادة النحوية في جانب صياغتها نصيب من تلك الجهود وكان المبرد رائد هذا المجال فتصدى للأمر فتناولها بالشمول وجهد في صياغتها وترتيبها في منهج متميز في كتابه (المقتضب) فعمد إلى محاولات جادة لاستخلاص القاعدة النحوية والتركيز عليها مع جهده في تصنيف المعاني الماثلة في ذهن المتكلم وتصوراته جاعلاً الصيغ اللغوية المعبرة عن هذه المعاني في الدرجة الثانية, وأيضاً عمد إلى المصطلح النحوي فأعمل فيه جهده من صقل واختصار كما حوّل استدراك ما فات سيوييه من تعريفات وحدود وشواهد نحوية, كذلك لا يفوتنا أن ننسى لهذا العالم الكبير دوره في التوصل إلى بعض الأسس والقواعد في القياس والتععيد ما له علاقة برواية الشعر والقراءات القرآنية (الصغير , ١٩٨٨ , ٦٨-٦٩)

رابعاً : مرحلة الترجيح والاختيار:

كان لبناء بغداد واتخاذها عاصمة للدولة الإسلامية أثره في انتقال الحركة العلمية بشكل عام والحركة اللغوية بشكل خاص إليها من باقي الحواضر الإسلامية والعربية أمثال الكوفة والبصرة, فاجتمعت عندها أساطين العلماء من النحويين واللغويين والبلاغيين وغيرهم فشهدت تلاقحاً فكرياً أنتج ثماراً يانعة أثرت في درس النحوي على المدى البعيد, وقد ذهب بعض الباحثين إلى إمكانية تحديد بدايات هذه المرحلة بأخريات القرن الثالث الهجري.

وكان التحرر العقلي في جهود النحويين أبرز سمات المرحلة الأمر الذي أنتج محاولات للتجديد والابتكار في بعض المسائل على المستوى الصوتي والصرفي والنحوي واللغوي قامت على أساس منهج انتخابي عمل على الجمع بين الخصائص المنهجية للكوفيين والبصريين محاولا الخروج بنتائج جديدة مع ملاحظة عدم اعتنائهم بالأصول النظرية وترك تقنين أسس الانتخاب على وفق منهج معين. من جهة أخرى فقد توسعوا في استعمال القياس أكثر من غيره من الأصول النحوية المعتمدة وكان ذلك على يد أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني فأطروا القياس بقواعد ثابتة ومعالم محدودة وعدوه منهجا رئيسا مقدما على غيره وحكموه في لغات العرب. كما استطاع نحاة هذا الجيل أن يضيفوا إلى الدرس النحوي بعض الأفكار الجديدة في المجال الصوتي واللغوي فيما يخص أصل اللغة ووضعها، أيضا كان لهم بعض القواعد التي انفردوا بها عن سابقهم منها اعتبار (ليس) من حروف العطف، وجواز مجيء الحال معرفة، وجواز تذكير العدد مع المعدود على اعتبار لفظ الجمع (السيوطي، ١٩٨١، ج ٢/١١٩)

أسباب التعدد في التحليل النحوي:

يلحظ المرء أن تعدد الأوجه في تحليل أحد العناصر التركيبية أمرٌ شائعٌ ومألوفٌ في درسنا النحوي، ومن ثم ألفنا أساليب الجواز عند النحاة، إذ نرى أحيانا أن أحدهم قد يجيز أكثر من وجه في عنصر ما. كما ألفنا الخلاف بينهم في أثناء التحليل، فمنهم من يرى وجهاً فيما يتناول، ثم يأتي آخر رافضاً ما سبق ومضيفاً وجهاً جديداً، وربما وقف أحدهم عند شاهدٍ ما قيلت فيه أوجه كثيرة تمثلها جهات متنوعة، فيحاكم الأوجه ليضعف بعضها أو يرفضه ويرجح أو يجيز بعضها الآخر، وهكذا شاع الجواز في تحليلهم وكثر الأخذ والرد بالترجيح والتضعيف والرفض في حوارهم. وسنحاول أن نلقي الضوء على الأسباب التي تقود إلى تعدد الأوجه في تحليل أحد العناصر التركيبية، ملتزمين بمنهج وصفي بيتعد عن الأحكام المعيارية التي تبين التفاوت بين الأوجه، من حيث القوة والضعف. نظر النحاة في طبيعة النظام التركيبي والعناصر التي يتشكل منها من حيث الأسس التي تحكمها والمعاني التي تتمثل بها، وبعد أن لاحظوا أن هناك أنماطاً تركيبية معينة تتحكم في نظام اللغة التركيبية جردوا منها هيكلًا نظريًا، يُعدُّ قواعد نحوية يقاس عليها التوليد والتحليل، وتمثل النظام المطرد في اللغة، بيد أن طبيعة اللغة الإنسانية التي لا تخضع للأحكام المطلقة واجهتهم بأنماط أخرى تقلُّ أطراداً، وتعكس شواهد بمستويات مختلفة شعرية ونثرية، فانبرى النحاة لها بالتحليل وانقسموا فريقين، الأول يوجّه في ضوء المطرد، والآخر يجعل من هذه التي تقل عن المطرد قواعد يقاس عليها، ومن ثمَّ كثر التعدد في تحليل مثل هذه الشواهد التي خرجت على الأصول المطردة، وتشعبت المواقف منه من حيث التضعيف والجواز والرفض (الغامدي، ١٩٩٩، ٤-٦) وإذا كانت اللغة تعكس الطبيعة الإنسانية بأنها لا تخضع للأحكام خضوعاً مطلقاً فإنها تعكس تلك الطبيعة بمظهر آخر يمثل الغموض المحير الذي لا يخضع لتفسير واحد، فقد لاحظ النحاة أن هناك شواهد لم تخرج على قاعدة ولم يؤثر فيها أمرٌ سياقي، وتبقى فيها بعض القضايا المحيرة في الفهم التي تقبل غير وجه، ما جعل طبيعة اللغة الإنسانية سبباً في تعدد أوجه التحليل أحيانا. ويمكن النظر إلى الأسباب التي كانت وراء ظاهرة التعدد من أربعة جوانب: الخروج على القاعدة، وطبيعة اللغة، والمعنى، والاجتهاد.

أولاً- الخروج على القاعدة: إن القاعدة في النحو العربي بمعناها الواسع هي مجموعة من الأحكام، استخلصت من الأنماط التركيبية التي تمثل النظام التركيبي للغة العربية، وهذه الأحكام تستنبط للقياس عليها في عملية التحليل النحوي، أو في توليد الكلام عند أبناء اللغة، ولعل هذا الأمر كان السبب الذي جعل كثيراً من هذه القواعد يجرد في مقولات نظرية. والملاحظ أن هذه القواعد عند النحاة قسمان، الأول متفق عليه عند الجمهور، وهو ما بني على شواهد لا يُشك في أطرادها حيث ترد على وفق النمط التركيبي الذي يرد متكرراً في المستويات الأسلوبية المختلفة، أي أن يرد في القرآن الكريم، وفي كلام العرب شعراً ونثراً، وفي الحديث النبوي الشريف. ومن أمثلة ما بني على المطرد قاعدة رفع الفاعل والمبتدأ والخبر، والمتلازم بين الموصول وصلته، والفاعل والإسناد وغيره. أما القسم الآخر من القواعد فهو ما اختلف فيه، وشكل ملمحاً

بارزاً من ملامح الخلاف في الدرس النحوي، ولعل السبب في عدم الإجماع على هذه القواعد يعود إلى أمرين، الأول هو اضطراب مفهوم المطرد عند النحاة أحياناً، فهناك أنماط تركيبية يعتقد بعضهم أنها تطرد في الكلام شعراً ونثراً، فيجعل منها قاعدة يقيس عليها، على حين يعتقد بعضهم الآخر أن هذه الأنماط لا تطرد في كلام العرب، وبذلك لا يجوز التقعيد لها والقياس عليها، من ذلك أسلوب القلب، فقد ذهب قسم من النحاة إلى أنه يجوز في الكلام والشعر اتساعاً واتكالا على فهم المعنى، وبناءً على ذلك حللوا بعض الأساليب التي وردت في القرآن الكريم قياساً على القلب، على حين ذهب نحاة الأندلس إلى أن هذا النمط غير مطرد، ولا يجوز في الكلام إنما يجوز في الشعر اضطراباً، وبذلك لم يقيسوا تلك الأساليب التي وردت في القرآن الكريم عليه، بل وجهوها وجهة أخرى فالنحاة هنا لم يختلفوا في التقعيد والقياس على المطرد، وإنما اختلفوا في تحديد المطرد، وبناءً على ذلك حدث الخلاف في التقعيد والقياس. أما السبب الآخر الذي أدى إلى الخلاف في بعض القواعد فهو المعيار الذي يتخذه النحوي للتقعيد، فهناك من يتشدد في المعيار ولا يقبل التقعيد إلا للمطرد، كالنصريين، وهناك من يتوسع في المعيار فيقبل التقعيد لما لم يطرد (فلل ، ٢٠٠١ ، ١١) كالكوفيين، فالمطرد في المنادى، مثلاً، ألا يأتي معرفاً بالألف واللام، وقد جاءت بعض الشواهد ودخلت أداة النداء فيها على ما عُرِف بالألف واللام، فتناولها البصريون بالتأويل والتقدير، لتتسجم والقواعد المطردة، أما الكوفيون فتمسكوا بالظاهر، واعتبروا المعرف بالألف واللام هو المنادى، ولم يكتفوا وإنما جعلوا من هذه الشواهد القليلة قاعدة يقاس عليها. والعربي يستخدم لغته، وهو في ذلك يسير على وفق نظام معين تقتضيه الأنماط التركيبية لنظام اللغة التركيبي، يسير على وفق هذا النظام من غير أن يدرك القواعد التي تتحكم في كلامه، وربما خرج عما تقتضيه الأنماط المطردة، فجااء بعبارات نادرة تبتعد قليلاً أو كثيراً عن المطرد، وهو بهذا لم يأت بأمر مخالف للطبيعة الإنسانية، لأن اللغة ظاهرة إنسانية، والظواهر الإنسانية لا يمكن أن تخضع لقواعد مطلقة .

وقد كان لاختلاف اللهجات أثر واضح في كثير من الشواهد التي تطرد وتعددت الأوجه في تحليلها، فالاختلافات اللهجية أمر طبيعي عند أي جماعة لغوية، لأنه كلما تعددت الأمكنة التي يقطنها أبناء اللغة الواحدة تعددت اللهجات لتلك اللغة، وإذا كانت اللهجات العربية متقاربة من حيث الخصائص العامة لانتمائها إلى أم واحدة هي الفصحى فإن هذا التقارب لا يعني التطابق والتماثل، بل يبقى لكل لهجة بعض الظواهر التي تميزها من غيرها (انيس ، ١٩٨٨ ، ١٠) واقتضى المنهج النحوي أن تراعى اللهجات العربية في أثناء عملية التقعيد للغة الفصحى، فأصبحنا نطالع في الدرس النحوي بعض الشواهد التي خرجت على المطرد لأسباب لهجية، واقتضى خروجها في كثير من الأحيان تعدداً في التحليل النحوي

ثانياً- طبيعة اللغة:

لعل الظواهر الإنسانية لا تخضع في أثناء دراستها لأحكام حاسمة، وذلك لأنها تعكس طبيعة الإنسان المعقدة والمحيرة، ففيها ما فيها من أمور خفية يبقى العلم يلاحقها، وتبقى رؤيته لها ضعيفة ينتابها الشك والتردد. وإذا كانت اللغة أهم الظواهر التي تعكس طبيعة الإنسان فإنه ما من غرابة في أن تطالعنا أحياناً بعناصر تركيبية محيرة، لا يعرف لها وجه محدد، ولا يمكننا أن نجد لها أسباباً سوى طبيعة اللغة، إذ تواجهنا هذه العناصر المحيرة بعبارات لم تخرج على القاعدة، ولم يؤثر فيها أمر سياقي. ويتجلى هذا بمظاهر متنوعة وكثيرة، من ذلك مثلاً أن يصلح الموقع الذي يشغله لفظ ما في نمط تركيبى معين لغير وجه، لعدم وجود قرينة حاسمة. فقد يحتمل الموقع التركيبى غير وجه، يتحدد كل منها بظهور العلامة الإعرابية، وعندما تغيب هذه العلامة عن اللفظ، لأسباب تقتضيه طبيعة اللغة العربية تعدد الأوجه. ومن ذلك مثلاً قولهم: هذا لقيته. يحتمل موقع " هذا " في التركيب وجهين مطردين، الابتداء والجملة بعده خبره، أو النصب على الاشتغال والجملة بعده مفسرة (الانصاري ، ١٩٩٨ ، ٢٢٢)، وبقي التركيب في هذا المثال يحتمل الوجهين، لأن اللفظ الذي شغل الموقع لم تظهر عليه علامة إعرابية لبنائه. ومن هذا النمط قوله تعالى: "سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى" يحتمل الموقع الذي يشغله " الأعلى " وجهين، لتعذر ظهور الحركة على الاسم، فيجوز فيه أن يكون في موضع نصب، صفة لـ " اسم " الذي عُرِف

بالإضافة، ويجوز فيه أيضاً أن يكون في موضع جر صفة لـ " رب " الذي عرف بالإضافة. وبذلك يتبين لنا ما تقدم أن غياب الحركة الإعرابية لأسباب تقتضيها طبيعة اللغة جعل الموقع التركيبي يصلح لغير وجه. وقد يصلح الموقع الذي تشغله كلمة ما لغير وجه لأسباب أوسع ما تقدم، فيكون نتيجة للعلاقة النحوية المعقدة بين المفردات في التركيب. وكأن يقال مثلاً: جاء زيدٌ ركضاً. يصلح في " ركضاً " وجه المفعولية المطلقة للفعل " جاء " لأن هذا الأخير تشمل دلالاته دلالة فعل المصدر " ركض "، ويصلح في هذا الاسم المفعولية المطلقة لفعله المحذوف الذي ناب عنه، أي يركض ركضاً، كذلك تصلح فيه الحالية أيضاً فيكون بمعنى " راکضاً " وبذلك نرى أن ما جعل اللفظ في هذا التركيب يحتمل غير وجه مطرد هو العلاقة النحوية المعقدة بين المفردات، وهذا الأمر تقتضيه طبيعة اللغة، لأن الشاهد لم يخرج على القاعدة، ولم يؤثر فيه أمرٌ سياقي. ويظهر التعدد الذي تؤدي إليه طبيعة اللغة بوجه آخر، وهو أن تتعدد معاني المبنى للفظ ما، لعدم وجود قرينة تحدد وجهاً معيناً، ويحدث هذا الأمر في الأدوات والأفعال والأسماء. تطالعنا جملة من الأدوات بهذا النمط، من ذلك مثلاً " أن " عندما تحتمل التفسير وغيره. قال تعالى: " وَإِذْ أُوحِيَتْ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي ". يحتمل في " أن " اعتبارها تفسيرية، لأن قاعدة أن المفسرة محققة في هذا التركيب، وهي أن تسبق بجملة فيها معنى القول من غير حروفه، وتليها جملة، ويحتمل أيضاً أن تكون حرفاً مصدرياً، تقول وما بعدها بمصدر على إسقاط الجار، لأنه، كما هو معروف، يطرد إسقاط الجار قبل " أن " المصدرية وهناك نوع آخر من التعدد الذي تؤدي إليه طبيعة اللغة، يرتبط بجمع اللغة. فقد يُستخدم مثلاً فعل ما متعدياً بنفسه تارة وبحرف تارة أخرى، وعندما تقع " أن " المصدرية وصلتها موقع ما يتعدى إليه هذا الفعل تحتمل عندئذ أن تكون مفعولاً به، وتحتمل أن تكون على إسقاط الجار. من ذلك الفعل " سئم "، إذ ثبت أنه يرد متعدياً بنفسه كما يرد متعدياً بحرف جر. قال تعالى: " وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ " يحتمل المصدر المؤول من " أن " وصلتها أن يكون على إسقاط الجار، ويحتمل أيضاً أن يكون موضع المفعول به (الاندلسي ، ١٩٨٠ ، ج٢ / ٣٦٧) وذلك قياساً على الاستخدام المطرد الذي ثبت بالسماع .

ثالثاً - المعنى:

تسهم عناصر معقدة في تشكل المعنى عند المتلقي، والملاحظ أن قسماً منها نسبي يتفاوت ويختلف من إنسان إلى آخر، لأن المعنى يختلف باختلاف الناس، من حيث الوضوح والغموض، أو الاستحسان والاستهجان، أو ما يحدث من خلاف في تحديد المعنى، كما في تحديد مقصد النص، وفي تعدد المعاني التي يحتملها، أو التعدد والخلاف في فهم المعاني الجزئية في بعض العبارات التي تُشكّل النص، أو غير ذلك. وتتنوع تلك العناصر التي تشكل المعنى، فيتمثل جزء منها بأمور خارجية يراعيها صاحب الكلام الذي يبتغي هدفاً ما، وهي جملة القرائن المحيطة بالحدث اللغوي، والتي تعرف بالمقام، ويتعلق جزء منها بالمتحدث، وذلك من خلال الصورة الصوتية التي يؤدي بها الكلام والتي تسمى بالأداء، وهناك ما يتصل بالعناصر التي تُشكّل الكلام، فإن هذا الأخير عندما يجرد من معطيات المقام يبقى له معني ما تولده العناصر التي يتشكل منها، وهي ما يعرف بالسياق اللغوي، ويطلق على هذه العناصر السابقة جمعياً مصطلح السياق. وإذا كان المتلقي يتميز من سواه بجبلته التي فطره الله سبحانه وتعالى عليها وبكونه الثقافي فقد يصعب أن يكون معنى الكلام واحداً عند كل الناس، ولعل الأمر يزداد تعقيداً كلما سما الأسلوب بأدبيته، فمن المعروف أن هذا الأسلوب يعتمد الحذف والاتساع والفصل والتأخير وغير ذلك من ظواهر يُلجأ إليها، فتتوسّع دائرة الاحتمالات في فهم المعنى وتتلون. ويظهر أن الأمور التي أدت إلى تعدد فهم المعنى وانعكست على التحليل النحوي تتمثل بمعطيات سياقية غائبة، مثل غياب المقام وغياب الأداء، وبمعطيات سياقية حاضرة مستمدة ما يشكّل المعنى، كما تتمثل بظاهرة الغموض التي تطالعنا أحياناً في عبارات النحاة من غير أن يقصدها، وفي بعض الألفاظ المشكّلة، كالتي وردت في القرآن الكريم. إذا كان المقام عنصراً أساسياً من عناصر المعنى فإن غيابه قد يجعل المعنى الدلالي محتملاً لغير وجه، ما يؤدي إلى تعدد في فهم

المعاني النحوية وتحليلها، والمراد بالمقام جملة العناصر غير اللغوية المكوّنة للموقف الكلامي، وبذلك يشمل مجموع الناس المشاركين في الكلام، من حيث الجنس والعمر والألفة والتربية والانتماء الاجتماعي والثقافي والمهني، والإيحاءات والإشارات العضوية التي تصدر منهم وغير ذلك، كما يشمل ظروف الزمان والمكان التي يؤدّي بها الحدث الكلامي وتؤثر فيه، والعلاقات الاجتماعية والسياسية والدينية والتاريخية والفكرية، والعناصر الأخرى التي تؤثر في الكلام وفي غايته (حسن ، ١٩٧٣ ، ٢٢٧) . فالمقام إذن هو كلّ العناصر الخارجية التي تحيط بالكلام وتشارك السياق اللغوي في تكوين المعنى الدلالي. ويبدو أنه " كلما كان وصف المقام أكثر تفصيلاً كان المعنى الدلالي أكثر وضوحاً، لذلك فإن غياب المقام يؤثر في فهم الكلام، فيجعله يحتمل غير معنى، وقد ينعكس التعدّد في فهم الكلام على عملية التحليل النحوي بتعدّد الأوجه. ويتنوّع غياب المقام الذي يؤثر في فهم المعنى، ويؤدّي إلى تعدّد في التحليل النحوي، فقد يفتقر الكلام إلى بعض العناصر الحالية، ومن ثمّ يقود هذا الأمر إلى تعدّد في فهم النص، لينعكس هذا الفهم على عملية التحليل النحوي. وربما غابت عناصر المقام كلها، وأدت إلى غموض المراد من الكلام، وهو ما يطالعا أحياناً في بعض الشواهد التي يتعدّد تفسيرها وتحليلها نحويّاً بحسب الفهم الذي يرتئيه الدارس، من ذلك مثلاً العبارة التالية: كَذَبَ عَلَيْكَ الْحَجَّ. يورد الزمخشري رأياً لابن السراج (ت ٣١٦هـ)، فيفترض هذا الأخير مقاماً يقتضي وجود ثلاثة أشخاص جرى بينهم الحوار على الشكل التالي: شخص يريد الحج فسأل شخصاً ما عنه، أو تدخل هذا الشخص من غير سؤال، فذمّ الحج، فقال الثالث: كذب يريد من يذمّ الحج، ثم توجه إلى الراغب في الحجّ، فقال له: عليك الحجّ وبذلك يخرج أبو بكر العبارة، بأن جعلها عبارتين، الأولى من فعل وفاعل يعود على من ذمّ الحجّ، والثانية من اسم فعل ومفعول به لإغراء من يودّ الحجّ. وربما لم يكن للعبارة مقام، فيؤدّي افتقارها إليه إلى تعدّد في تحليلها النحوي، ويتجلى هذا الأمر في الأمثلة التي يعرضها النحاة لقواعد التنظير التعليمية، وفي المسائل التي يولدها القياس. يمثل أبو حيان للقواعد التي يعرضها ببعض العبارات التي تفتقر إلى المقام، ففي أثناء حديثه عن التمييز المحوّل مثلاً يذكر عبارة " كَرُمَ زَيْدٌ أَباً " ثمّ يبين أنها تحتمل أن يكون زيدٌ هو الأب، أي بمعنى: ما أكرمه من أب، وتحتمل أن المراد: كرم أبو زيد، وليس زيداً، ثم يعقب بأن التمييز في الوجه الأول غير منقول من فاعل، فيجوز دخول " من " عليه، بخلاف الوجه الثاني الذي يبدو فيه التمييز منقولاً من فاعل. ولعلّ الأمر نفسه يؤدّي إليه غياب الأداء، أي الصورة الصوتية التي يؤدّي بها الحدث الكلامي، إذ يقود هذا الأمر إلى تعدّد في فهم المعنى الذي ينعكس على عملية التحليل النحوي، ويتجلى الأداء في ظاهرتين معروفتين، ظاهرة التنغيم وظاهرة الوصل والوقف. ويظهر أن للتنغيم أثراً مهماً في تشكل المعنى الدلالي والنحوي للعبارة، حتى إن المستمع يستطيع أن يفهم مراد المتحدث اعتماداً على التنغيم (احمد ، ١٩٩١ ، ٢٦٢-٢٦٣) وإن أهدر بعض القرائن المقالية ، كأن يحذف أداة الاستفهام أو الصفة أو سوى ذلك. ويطالعا النص الأدبي من خلال معطيات السياق بغموض شفاف يجعل المعنى في بعض العبارات أحياناً يحتمل أوجهاً عديدة، وقد ينعكس هذا الأمر على التحليل النحوي ليجعل الأوجه متعددة أيضاً. قال تعالى: " وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكَحِ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ". يحتمل التركيب " طَوْلاً أَنْ يَنْكَحِ " في ظل السياق معاني عديدة تتجلى في التحليل النحوي، فقد رأى بعضهم أن المعنى: ومن لم يستطيع منكم وصله إلى أن ينكح، فقدّر " إلى " قبل المصدر المؤول. وهناك من رأى أن " طَوْلاً " بمعنى "مهوراً" ، أي مهراً كائناً لأن ينكح المحصنات، فقدّر لام الجر قبل المصدر المؤول، ليجعله في موضع الصفة لـ " طَوْلاً " (الاندلسي ، ١٩٨٠ ، ج١-٢٣٠) . ولعل أبرز حالات الغموض عند النحاة تتجلى في كتاب سيبويه، إذ فيه نصوص تعاني من غموض في تحديد الحكم النحوي لما تتناول، ومن ثمّ يقود هذا الأمر إلى خلاف بين النحاة في فهم المراد، يتمثل بتعدد الأوجه لبعض القضايا في التحليل، قياساً على تعدد الفهم .

رابعاً- الاجتهاد: مرّت بنا أسباب ثلاثة لظاهرة التعدد، هي الخروج على القاعدة، وطبيعة اللغة، والمعنى. وهناك سبب رابع أغنى الظاهرة هو الاجتهاد، وهذا الاجتهاد قد يولد أوجهاً جديدة في القضايا التي تحتمل التعدد من خلال الأسباب

المذكورة، فيغني الظاهرة بما لم يكن من قبل إضافة إلى ما كان سابقاً. وقد يكون ما أضيف قوياً، فيلغي ما تقدم أو يضعف ويرجح، أو يكون لا يختلف عما قبله من حيث القوة والضعف، فيبقى وجهاً من الأوجه التي تحتلها الظاهرة، أو يكون ضعيفاً نابغاً من اجتهاد قاصر، فيبدو مستغرباً مستهجناً حتى يتلاشى بالنسيان. وقد يوَلد الاجتهاد وجهاً فيما لا يحتمل التعدد، فيضيف وجهاً صحيحاً يلغي آخر خاطئاً تقدمه، أو يحدث خلاف ذلك، فيكون الاجتهاد قاصراً خاطئاً غايته حبّ الإضافة فيما لا يحتمل التعدد، فيموت الوجه الذي أضيف مع الأيام، ويبقى ما تقدمه. ويبود أن معظم القضايا التي تحتمل التعدد وتقبل الإضافة بالاجتهاد هي تلك التي خرجت على القاعدة، أو التي أدت إليها التعدد في فهم المعنى، ويلحظ المتتبع أنه بعدما انتهى جمع المادة وأسست الأصول وجردت معظم القواعد بدأ النحاة يعيدون النظر في قضايا النحو وشواهد، ولا شك أن كلاً منهم ينطلق في أثناء ذلك من زاد معرفي وانتماء مدرسي يختلف عنه عند غيره، إضافة إلى حبّ التميّز الذي تغذيه أمور عديدة، فكان أن وقفوا عند كثير من الشواهد التي خرجت على القاعدة وتحتمل التعدد، فولدوا أوجهاً جديدة تجيز ما سبقها من أوجه أو ترفضه، فشعب بذلك التعدد في القضية الواحدة، وكثرت الأسس المعتمدة، وطال الحوار والجدل بالتعليل والأخذ والردّ وغيره. ومن ذلك مثلاً ما جرى في تحليل " ما " من " بسما " الذي خرج على قاعدة الإسناد، كما في قوله تعالى: " بَسْمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغِيّاً أَنْ يُنَزَلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ " سورة البقرة / ٩٠. عن سيبويه أنها معرفة تامة في موضع رفع فاعل "بئس"، والتأويل: بئس الشيء (الاندلسي، ١٩٨٠، ج ١، ٤٧٣). عن الكسائي أنها معرفة ناقصة موصولة في موضع رفع فاعل، والتأويل: بئس الذي اشتروا به أنفسهم أن يكفروا. وعنه أيضاً أنها مصدرية، فتكون وصلتها في موضع رفع. وعنه أيضاً أن " ما " في موضع نصب على التمييز، وثمّ " ما " أخرى محذوفة موصولة هي المخصوص بالذم، أي بئس شيئاً الذي اشتروا به أنفسهم، وجملة " اشتروا " صلة لـ " ما " المحذوفة لا موضع لها فاعل بئس مضمّر تقديره " هو " يفسره ما بعده. ويتشعب التعدد بالاجتهاد، فعن الفراء أن " ما " مع " بئس " ركبت فصارت كلمة واحدة، وبذلك لا موضع لها من الإعراب. وإذا كان الدارس يوَلد ويشقّق في مسائل وشواهد منطلقاً من ثقافته النحوية فإن الأمر مختلف في تناول العناصر التركيبية التي تؤثر في تحليلها معطيات السياق، من خلال فهم المعنى وانعكاسه على التحليل النحوي، لأن عملية التحليل عند كل نحوي تكون حصيلة لتفاعل عنصرين، الرصيد النحوي، وفهم المعنى الذي تشير إليه معطيات السياق، وهذا التفاعل نسبيّ يختلف من إنسان إلى آخر، وبذلك، تتكاثر الأوجه في المسألة الواحدة مع الزمن حتى تبلغ شأواً بعيداً. وقد يتناول الاجتهاد بعض المسائل التي تحتمل التعدد، فيصحّ وجهاً خاطئاً تقدمه، أو يكون ما تقدمه صحيحاً ثابتاً، ولكن حبّ الإضافة يقود إلى وجهة نظر جديدة لم تكن من قبل، فيبقى بذلك الرأي المتقدم ويندثر الاجتهاد، لأن الظاهرة لا تحتمل التعدد. ومن النوع الأول تحليل جملة " يهديني " من قوله تعالى: " وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَّهْدِينِ " سورة الصافات / ٩٩ ذهب بعضهم إلى أن جملة " يهديني " في موضع نصب، حال من الضمير المستتر في " ذاهب "، كما تقول: سأذهب مهدياً. غير أنه تحليل خاطئ لوجود قرينه تمنع ذلك، وهي السين التي تقتضي الاستئناف، لذلك يصحّح ابن هشام، ويجعل الجملة استئنافية، لأنّ الجملة الحالية لا تصدّر بدليل استقبال. أما النوع الثاني من الاجتهاد فيما لا يحتمل التعدد فخير مثال عليه ما قاله أبو البقاء العكبري في " أي " الاستفهام قوله تعالى: " وَسَيُعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ " فـ " أي " في الآية الكريمة اسم استفهام في موضع المفعول المطلق المقدم على فعله " ينقلب "، وقُدّم، لأنه اسم استفهام، والاستفهام له الصدارة. غير أن أبا البقاء لم ير ذلك، إذ يروى عنه أن " أي " : اسم استفهام، وهي صفة لمصدر مقدر، أي ينقلبون انقلاباً أي منقلب. وبذلك نلاحظ أن الاجتهاد النحوي يكون سبباً رابعاً من أسباب التعدد، فيولد أوجهاً فيما يحتمل تغني الظاهرة بالتشعب والتفرع، ويولد أخرى فيما لا يحتمل يصحح من خلالها خطأ سبقه، وحين يكون خاطئاً يهمل وينسى. (الاندلسي، ١٩٨٠، ج ١، ٤٧٣).

المبحث الثاني: الدرس النحوي عند البلاغيين:

إن الناظر لكتب البلاغة ومدونات، والدارس لمباحثه وموضوعاته، لا يجد صعوبة تذكر لملاحظة التزاوج الطبيعي بين البلاغة والنحو، وذلك من خلال الأثر الواضح الذي تمارسه القواعد النحوية على توجيه المباحث البلاغية ومسائلها لا سيما علم المعاني، وخاصة في أبواب لا تكاد تخلو من الأثر النحوي في توجيهها، وذلك كأساليب الطلب من الأمر والنهي والاستفهام، ما ترد عليه الأمثلة في كتب البلاغة بشكل عام، لقد ذهب جملة من علمائنا القدامى إلى وجود مناسبة طبيعية بين اللفظ ومدلوله، فالألفاظ عندهم لم تتفصل عن دلالاتها الصوتية في كثير من الأحيان، كما لم تتخل عن المعاني الدالة عليها نقدياً وبلاغياً ولغوياً في شتى الوجوه المرتبطة بها عند الإطلاق، وإن هذه المدرسة المتفوقة الإدراك لم تتأصل فجأة، ولم تتبلور معطياتها الجمالية بغتة، وإنما عركها الزمن في تطوره من خلال الأخذ والرد وتقلب أيدي الفطاحل من العلماء الناقدين، فأنتت مختمة الأبعاد وإن عبر عنها بشكل وآخر، إلا أننا نرصدها هنا وهناك بعد جهد وعناء، حتى تتكامل الرؤية الحقيقية لهذه المكونات المجتزأة في إشارة عابرة حيناً، وفي إفادة عامة حيناً آخر، وبين طيات تلك الكتب التي يصور هدفها الأولي مراداً معيناً قد يختلف عما نحن بصدد إبرازه إلى العيان، وليس اكتشاف هذه الشذرات أمراً هيناً، ولكنه بطبيعة البحث العلمي عناء متراكم تتولد عنه راحة تامة إذا حقق أصلاً تراثياً أو مجداً فنياً تعقبهما النتائج الرصينة، ولا أدعي هذا للبحث، فقد يحدث وقد لا يحدث، ولكني أشير إليه باستقراء محدود قد يفتح الطريق أمام الباحثين، لأنه سمات إلى الركب الصاعد:

١- الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) وقد أفاد الدارسين العرب مباحث معجمه الأصيل (العين) حين بحث في تركيب الكلمات في مواردها الأولية في الجذر البنيوي الحرفي، ومن ثم تقسيمه على ما يحتمله من ألفاظ مستعملة، وأخرى مهمة لدى تقلب الحرف في التركيب لتعود ألفاظاً بداية ونهاية طرداً وعكساً، ومن ثم إيجاد القدر الجامع بين المستعمل منها في الدلالة والمهملة دون استعمال (الصغير، ١٩٨٨، ٢٨).

والخليل بهذا هو الرائد الأول لهذا الباب فمهمته وإن كانت لغوية إحصائية ولكنها على كل حال تشير إلى دلالة الألفاظ كما يفهمها المعاصرون عن قصد أو غير قصد، وهو إلى القصد أقرب وبه ألصق لما تميز به الخليل من عبقرية ولما اتسمت به بحوثه من أصالة وابتكار.

٢- أبو عثمان الجاحظ (ت: ٢٥٥هـ) وهو حينما يتحدث عن مناسبة الكلام لمقتضيات المقام، وهي حالة بلاغية، إنما يتحدث عما يحدثه معنى اللفظ عند السامع من فهم لا يتعدى فيه المتكلم حدود دلالة الألفاظ على المعاني لدى المتلقي فيقول: (ينبغي للمتلكم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات فيجعل لكل طبقة من ذلك مقاماً حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني ويقسم المعاني على أقدار المقامات...) (الجاح، ١٩٦٠، ج ١، ١٣٩) فهو بذلك يعمل على ربط بين الدلالة وبين عقلية المتلقي في مطابقة المقال لمقتضى الحال كما يقول البلاغيون، أو مطابقة الكلام لمناسبة المقام.

٣- أبو الفتح، عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ): نراه يعود بدلالة الألفاظ عند اختراعها وابتكارها ووضعها إلى أصول حسية بادئ ذي بدء حين يتحدث عن ذهاب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات كدوي الرياح، وحنين الرعد... كما ربط ابن جني بين الحس والأصدا والأصوات والانفعالات وبين ابتكار الألفاظ في أصولها الأولى، وترجيحه للرأي القائل بهذا على أساس تأثر الاستخراج النطقي بهذه المدلولات الصوتية، فتكونت الكلمات، وتراصفت الألفاظ شدة وانطباقاً ورخاوة، فقد ربط بين استقرار هذه الألفاظ، وتمام فائدة الصوت الذي قد يكون مهماً، وقد يكون مستعملاً، وعقد لذلك مقارنة دقيقة في استكناه الفروق المميزة بين الكلام والقول وإن هذا له دلالة وذلك له دلالة، وذلك أول مباحث علم دلالة الألفاظ في صيغتها الاصطلاحية السليمة (ابن جني، ١٩٥٢، ج ١، ٤٦-٤٧)، ونجده لا يكتفي بذلك

حتى يعقد في كتابه المذكور فصلاً بعنوان (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني) وباباً آخر لمناسبة الألفاظ للمعاني، وقال عنه: إنه موضع شريف لطيف، وقد نبّه عليه الخليل.

٤- أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ): فيعد بحق صاحب نظرية في دلالة الألفاظ، فكتابه (مقاييس اللغة) يعنى بالكشف عن الصلات القائمة بين الألفاظ والمعاني في أكثر من وجه، ويشير إلى تقلبات الجذور في الدلالة على المعاني، ويستوحي الوجوه المشتركة في معاني جملة من الألفاظ، وكتابه (الصاحبي في فقه اللغة) ينطلق إلى الدلالة معه، فيشير، إلى مرجعها، ويحدده في ثلاثة محاور هي: المعنى، والتفسير، والتأويل، وهي وإن اختلفت فإن المقاصد منها متقاربة، ويشير بأصالة إلى دلالة المعاني في الأسماء باعتبارها سمات وعلامات دالة على المسميات (ابن فارس، ١٩٩٧، ١٩٣). ويتابع ابن فارس بتمرس عملية تنوع الدلالات وأقسامها بالشكل الذي حدده المناطقة فيما بعد وتسالما عليه.

٥- الشريف الرضي (ت: ٤٠٦هـ): وهو الناقد الخبير والبلاغي المنتور الذي جمع رهافة الحس ودقة الملاحظة، فقد جاء نغده تطبيقاً لموارد النقد، وتحقيقه البلاغي تنظيراً لمظاهر البلاغة، وهو تشخيصي النقد، تطبيقي نهج البلاغة، و(تلخيص البيان) من أهم كتبه الريادية (وأعطف عليه « في النقد البلاغي التحليلي القائم على أساس استعمال العرب البياني في أمثلة ونماذج حيّة (الصغير، ١٩٨٨، ٣٢)

٦- أبو منصور، عبد الملك بن محمد الثعالبي (ت ٤٢٩هـ): إذا ما وصلنا إليه نراه قد استفاد من المنهج التطبيقي الذي اختطه الشريف الرضي فلقى قبولاً عنده جملة من علماء الدلالة العرب والمسلمين فسلك سبيله إذ نلمس لديه منهج التنظير المتتابع متكامل لديه في التنقل بين حقول الألفاظ الدلالية، فمن دلالة لغوية إلى أخرى مجازية، إلى دلالة نقدية، وهكذا تصاعدياً في لفظ يكاد يكون مترادفاً في دلالة ثابتة، مترقياً بذلك في اللفظ في ترقيه بالدلالة من صيغة إلى صيغة، وإن تغير جنس اللفظ إلى جنس من المعنى، ولكنه مرتبط باللفظ الأول، وهكذا يترتب ترتيباً دلاليّاً هذا اللفظ ليكون حقيقة أخرى، بتدرجه في المنازل، وتقلبه على المعاني شدة وضعفاً، ما يعطي تصوراً فنياً بتبلور هذه الظاهرة الدلالية لديه، وإن لم يستطع أن يعبر عنها بمستوى الاصطلاح والحدود والرسوم إلا أنه قد أدركها أدراكاً جيداً عند تناولها واضحة نقية عند التطبيق الدلالي المركزي (ابن فارس، ١٩٩٧، ١٧١)

٧- فإذا جئنا إلى عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ)، وجدناه مخططاً علمياً للموضوع، فهو حينما يتكلم عن الدلالة من خلال نظرية النظم لديه، وإنما يتكلم عن الصيغة الفنية التي خلص إليها في شأن الدلالة، يقول (وجب أن يعلم مدلول اللفظ ليس هو وجود المعنى أو عدمه، ولكن الحكم بوجود المعنى أو عدمه) فالألفاظ دالة على المعاني لا شك، ولكن الحكم القطعي عقلياً بوجود المعاني التي تدل عليها الألفاظ هو الأمر المبحوث عنه وجوداً أو عدماً، وكأنه بذلك يريد الفائدة المتوخاة عند إطلاق الألفاظ على المعاني المقصودة الثابتة لذلك فهو يعقب على هذا: (معنى اللفظ عندنا: هو الحكم بوجود المخبر به من المخبر عنه أو فيه إذا كان الخبر إثباتاً، والحكم بعدمه، إذا كان منفيّاً) (الجرجاني، ١٣٧٢، ٢٣٤)، ودلالة الألفاظ لديه مرتبطة فيما تعيد من معنى عند التركيب، وما يتصور جملياً عند اقترانهما فإذا راقك هذا المعنى دون ذلك، فيعود ذلك إلى حسن التأليف ودقة التركيب، والدليل لديه على ذلك: أنك لو فككتها ونثرتها متباعدة غير منتظمة فلا تحصل على الدلالة نفسها وهي مترابطة مركبة، فالدلالة عنده فيما انتظم فيه الكلام فدلّت ألفاظه على معانيه جملياً.

السياق في الدرس النحوي:

لابد من تحديد مفهوم المعنى السياقي والفرق بينه وبين المعنى المعجمي، فهما معنيان مُتقابلان، إذ يُراد بالمعجمي: المعنى الذي نستقيه من المعجمات المختلفة، ويُمثّل المعنى الوُضعي الأصلي للفظ، الذي سُمّي المعنى المركزي، أو الأساس، أما المعنى السياقي فهو الذي يُستقى من النظم اللفظي والمعنوي للكلمة وموقعها من ذلك النظم، أو من السياق

العام للكلام، إذ تخضع الكلمة للعلاقات المعنوية والظروف الحالية والتعبيرية المحيطة بها، التي يأتلف بعضها مع بعض لتبين المعنى الخاص لتلك الكلمة، الذي سُمي الإضافي، أو الهامشي، أو ظلال المعنى (بشر ، ١٩٦٢ ، ٦٢).

والفارق الأساسي بين المعنيين المعجمي والسياقي هو تعدد الأول وتحدد الثاني، إذ لا يُعين الأول على تحديد البعد الدلالي للكلمة؛ لأنها تحتمل أكثر من معنى ، وهو في الغالب معنى منفرداً منفصلاً يقوم على التجريد المنطقي، أما الثاني فهو معنى محدد تحكّمه علاقة الكلمة بكل ما يحيط بها من عناصر لغوية وغير لغوية، خاصة بالمتكلم والمخاطب، ثقافية واجتماعية، ولذا فهو لا يقبل التعدد ففي كل سياق تكتسب الكلمة معنى محددًا مؤقتًا يمثل القيمة الحضورية لها ، التي تختلف من سياق إلى آخر لذا فإن المعاني السياقية للكلمة الواحدة تتعدد بتعدد السياقات التي ترد فيها، من ذلك كلمة (جذر) مثلاً، إذ يختلف معناها في عالم الزراعة عن معناها في عالم الرياضيات أو الكيمياء أو اللغة (مذكور ، ١٩٨٧ ، ٢٣٨) ولذا فمن الصعب أحياناً تحديد معنى الكلمة من غير معرفة السياق الذي ترد فيه . لقد أدرك علماءنا الأوائل أثر السياق في توجيه المعنى وتحديد، إذ وجدوا أنّ ظاهر الألفاظ المفردة لا يُعين على فهم النصوص فهمًا صحيحاً . وقد كان للنظم القرآني أثر بالغ في ذلك ، فحين بدأوا بتفسيره أدركوا أنّ له نظمه الخاص به، وهو نظم فريد مؤثر ليس له نظير ، لكنه متعدد الوجوه والمعاني ، وفي ذلك يقول الإمام الصادق (عليه السلام) (ت ١٤٨ هـ) فيما رواه عن جابر بن يزيد الجعفي . وهو تابعي ثقة . قال: ((أبو عبد الله عليه السلام): يا جابر إنّ للقرآن بطناً، وللبطن ظهراً، ثم قال: يا جابر وليس شيء أبعد من عقول الرجال منه، إنّ الآية لتنزل أولها في شيء، وأوسطها في شيء، وآخرها في شيء، وهو كلام متصل يتصرف على وجوه)) (العايشي ، ١٩٦٦ ، ج ١/١١) ، ويُعدّ النظم القرآني خاصاً؛ لأنه بتعدد وجوهه يُتيح إمكانات أكثر في الأداء والتعامل مع النصّ، إذ يتلازم الجانبان اللغوي والنحوي والبلاغي، لتحقيق جانب الإبلاغ والتأثير في المُتلقي، وهو المُتوخى من القرآن، ومن غير فهم النظم لا يمكن أن تكشف عن نسق المعاني ولا أن تُحدد أبعادها أو تكشف عن الفروق الدلالية الدقيقة بينها من جهة، وبين خصوصيات التراكيب من جهة أخرى، ومن ثم ربط هذه الخصوصيات بالسياق والغرض العام وقد بين كثير من علماء التفسير أنّ فهم المعنى القرآني لا يتحقق إلا بعد معرفة سياق الكلام، فبه يزول الإشكال ويتعين المُتحمل ويُخصص العام ويُفسر المُبهم، وهو أمر لا يُدركه إلا ذوي القدرات المُتميزة والبصائر النافذة والأذواق السليمة؛ ولذا فهم يشترطون في المُفسر الإحاطة بعلوم العربية من اشتقاق ونحو وصرف وبالقرآنية ، وكذلك بأسباب النزول التي لها أثر بين في كشف دلالات الآيات وتعميمها أو تخصيصها، وبعلم المناسبة الذي يكشف عن العلاقات الدلالية بين الآيات والصور التي تربط النصّ ربطاً متيناً، فيُصبح التأليف كالتأليف المُحكّم المُتلائم الأجزاء، وقد عُني علماء التفسير منذ عهد مُبكر بالإشارة إلى المعاني السياقية المختلفة للفظ الواحد، وتشهد لذلك كتب الوجوه والنظائر المتعددة، كما عُني بها أيضاً الأصوليون، واستندوا إليها في تحديد الأحكام الشرعية، ولذا فقد رُحزت كتبهم بدراساتٍ سياقية متميزة، ومن أقدم هذه الإشارات ما ورد عن الإمام الشافعي في رسالته الفقهية، إذ أشار إلى أثر السياق في فهم المعنى المحدد للألفاظ وفي تخصيص المعنى العام للآيات أو العكس (عبد الراق ، ١٩٩٦ ، ٢٨-٣٠) وعُني به أيضاً البلاغيون وتمثل لديهم في اتجاهين:

الأول: مفهوم السياق الذي أرسى قواعده القاضي عبد الجبار ووضع هيكلته عبد القاهر الجرجاني، والذي يقوم على أساس أنّ الكلمة لا قيمة لها في حالة إفرادها، وإنما يكون حُسْنُها ورداءتها في نظمها، قال: ((إنّ الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلمٌ مفردة ، وإنّ الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها أو ما أشبه ذلك ما لا تعلق له بصريح اللفظ ، وما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروك في موضع ، ثم تراها بعينها تتقل عليك وتوحشك في موضع آخر ...)) (الجرجاني ، ١٣٧٢ ، ٩٢)

والثاني: العناية بالسياق الحالي، وذلك بربطهم الصياغة بالسياق وتأكيدهم قاعدة: لكل مقام مقال، وضرورة مراعاة البلاغ لمقتضيات الأحوال والمقامات مثل حال المتكلم، والمخاطب، والظروف الزمانية والمكانية والاجتماعية والنفسيّة المحيطة بهما

(عبد المطلب , د.ت , ٢٢٨) .

وكان السياق موضع عناية اللغويين أيضاً، ويتجلى ذلك بصورة خاصة في كتب الأضداد والمُشترك اللفظي التي منحت السياق أهمية بالغة في تحديد المعنى المراد، ذلك أنّ معاني الألفاظ المشتركة والمتضادة متعدّدة ولا يُحددها إلا السياق الذي ترد فيه، إذ يُعطى بعدّها الدلالي الخاصّ بها بما لا يدع مجالاً للشكّ والالتباس، وقد أفاد الغربيون المُحدثون من تراث العرب، ومن علمهم الغزير في ميدان السياق الدلالي، وتوجّهوا للعناية به ودراسة أثره في فهم المعنى، وأعانهم في ذلك تطوّر وسائل البحث اللغوي واكتشاف كثيرٍ من الحقائق اللغوية المهمّة، ولا سيّما في علمي الدلالة والأصوات؛ لذا عمّد (جي.آر.فيرث) إلى صياغة نظرية السياق الحديثة التي صارت فيما بعد مُرتكزاً لأصحاب المنهج السياقي، ومن أهم أصولها (السرران , ١٩٨٨ , ٣٤٠) :

١. إنّ الكشف عن المعنى لا يكون إلا بوضع الألفاظ في سياقات مختلفة، إذ يتحصّل المعنى بحكم العلاقة بين الألفاظ وما يجاورها.

٢. إنّ دراسة المعنى تتطلب تحليلاً واعياً للسياقات والمواقف التي ترد فيها الألفاظ حتى ما كان منها غير لغوي ، فقد دعت إلى اعتماد المقام أو العناصر المحيطة بالموقف الكلامي ، مثل طبيعة الكلام ودلالاته المختلفة ، وأثره الفعلي على المُتلقي، وشخصيّة المتكلم والمُتلقي والظواهر اللغوية الاجتماعية المحيطة بالنصّ. وقد أولى المُحدثون عنايةً خاصّةً بالسياق في تفسير الحدّث الكلامي فهو لدى فنديس المُعين على تحديد قيمة الكلمة ؛ لأنّه يُحددها ويُجردها من كلّ الدلالات التي يمكن أن تتبادر إلى الذهن عند سماعها منفردة . كما أنّه لدى ستيفن أولمان وحده القادر على مساعدتنا في إدراك المتبادل بين المعاني الموضوعية والعاطفية والانفعالية ، ولذا فهو يعدّ نظرية السياق حجر الأساس في دراسة المعنى (أولمان , ١٩٦٢ , ٥٩). ولغرض معرفة الأبعاد الدلالية للسياقات سنقف على نماذج لأنواعها الثلاث الآتية:

١ . **السياق اللفظي:** ويُراد به نسق الكلام وماجراه الذي يقوم على ارتباط الألفاظ بعلاقات سياقيّة بما قبلها وما بعدها، ويمكن القول إنّّه مجموع الألفاظ المُصاحبة للفظ المراد تفسيره التي تساعد على توضيح المعنى. وقد يكون سياقاً متقدّماً على اللفظ أو متأخراً عنه أو مكتنفاً من جانبه ، إذ يُعدّ من أهمّ القرائن الدلالية المُساعدة في كشف دلالات الألفاظ والتراكيب وهي في نسقها المنظوم، وقد أشار إلى هذه الأهمية الزركشي، وضرب له مثلاً قوله تعالى ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان: ٤٩]، إذ لا يُراد بالآية ظاهر معناها وإنما يُراد بها التهكّم والمعنى: إنك أنت الذليل المُهان ؛ لأنّها صفة للكافر وليس للمسلم بقرينة السياق فقد تقدّمها تهديداً بالعذاب الأليم يوم القيامة وهو ما نبّه عليه قدامى البلاغيين (السكاكي , ١٩٩٨ , ١٧٧).

٢ . **السياق الحالي:** وهو مجموعة العوامل والأصول والمُلابسات التي تُصاحب النصّ وتُحيط به عند نُطقه أو كتابته ويشمل جميع أنواع النشاط اللغوي المنطوق والمكتوبة، وقد سبقَت الإشارة إلى إدراك علماء العربية أثر السياق الحالي في دلالة الكلام وتوجيه المعاني وتنبههم على ذلك بصور شتى فقد حدّدوا فائدته على نحوٍ دقيق ولاسيما البلاغيون منهم الذين سمّوه (المقام) وجعلوا لكلّ مقام مقالاً فقد أولوا الجانب الاجتماعي اهتماماً خاصاً ؛ لأنّ تحليل المعاني على المستويات اللغوية الأربعة يُعطينا المعنى الحرفي بعيداً عن محتواه الثقافي والاجتماعي ومُجرّداً من القرائن الكاشفة عن المعنى الدقيق فالمقال لا يُحدّد الدلالة المقصودة إلا باقترانه بالمقام المُصاحب له فحين نسمع مثلاً عبارة: (أهلاً وسهلاً) في مقام الترحيب يكون لها مدلول غير الذي نسمعه في مقام توبيخ من تأخّر عن موعد حضوره فكثيرٌ من التعابير لا يُفهم على نحوٍ دقيق إلا بالوقوف على السياقين اللفظي والحالي المُصاحبين لها، وكذلك فعل المُفسّرون فقد عُنوا بأسباب

النزول بحُسانها مظهرًا من مظاهر السياق الحالي لارتباطها وتعلقها بالأحداث والوقائع المسببة لنزول النصّ الكريم وهي لديهم ((أعظم مُعين على فهم المعنى)) ؛ لأنّ أغلب الآيات القرآنية نزلت على وفق أحداث ومناسبات وقعت في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فلا بدّ من الرجوع إلى معرفة تلك الأحداث لفهم الآية ولذا تُعدّ أسباب النزول من العلوم الواجب على المفسّر الإحاطة بها قبل الشروع في بيان معاني كتاب الله العزيز، ومن أوائل من عُني بالسياق الحالي من المحدثين (جي آر فيرث) رائد النظرية السياقية الذي دعا إلى دراسة الألفاظ في سياقاتها بعد الإحاطة بجملة العناصر المكوّنة للموقف الكلامي من شخصيّة المتكلّم والسامع وتكوينهما الثقافي والعوامل والظواهر الاجتماعية حتى المناخية والأجواء النفسية والسياسية وما إلى ذلك فاللغة لديه ذات وظيفة اجتماعية والمعنى كلّ مركّب من جانبين: لغوي واجتماعي اللغوي يشمل الوظائف الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية . أمّا الاجتماعي فيشمل سياق الحال وما يتعلّق به، إذ لا تنتظر النظرة الحديثة إلى الشخص على أنّه مستقلّ إنّما تدخل في اعتباراتها أنّه عنصر في جماعة لغوية معيّنة تقرض على الشخص قيود اجتماعية تلزمه بسلوك لغويّ معيّن في حالات معينة (عمر ، ١٩٨٢ ، ٦٨-٧١).

٣ . **السياق العقلي:** وهو سياق خارج عن النص اللغوي وسياق الحال وإنّما هو شيء معنوي طريقه العقل ويستنبط من النصّ ويدلّ عليه المعنى العام وبه يوصل إلى الدلالة المقصودة.

ويتخذ الطوسي السياق العقلي وسيلة لكشف معاني القرآن والوصول إلى أحكام دينية وشرعية، من ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المائدة : ٣٦] فقد علّل نفي قبول الفدية من غير التقييد بالتوبة لسببين: ((أحدهما : لأنهم لا يستحقون هذه الصفة لو وقعت منهم التوبة مع البيان عن أنّ الآخرة لا تُقبّل بها التوبة.

الثاني: أنّ ذلك مقيد بدليل العقل والسمع الذي دلّ على وجوب إسقاط العقاب عند التوبة كقوله: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾ سورة غار الآية ٣ (الطوسي ، ١٩٦١ ، ٦٥) .

والراجح لديه أنّ عدم تقييد الكلام بالتوبة مرجعه إلى عدم وجوب إسقاط العقاب عند التوبة وإنّما يكون الغفران بتفضّل من الله سبحانه وتعالى

نتائج الدراسة

- ١- دعت هذه الدراسة الباحثين الجامعيين أن يتناولوا الدرس النحوي دراسة وبحثاً في تخصصات متعددة و متنوعة .
- ٢- تبنت الدراسة دعوة إعادة النظر في منهجية الدراسات النحوية الحديثة التي تعنى بالكشف عن مذهب النحويين المعاصرين من خلال الآليتين: الموقف من البلاغة والموقف من النحو القديم .
- ٣- الفاء الضوء على ظاهرة المذاهب اللغوية وأثرها في السياق النحوي والتي نتج عنها قراءات ودلالات جديدة أثرت الدرس النحوي وهذا مراد وموضوع اهتمام الدراسات اللغوية والنحوية الحديثة وبالتالي فهو تأكيد لأثر تلك النتاجات في توجيه المعنى النحوي .
- ٤- كشفت الدراسة عن آراء نحوية متأثرة بأفكار بلاغية نتجت عنها آراء قريبة إلى الطبيعة اللغوية والتي حاكت ما يدعو إليه الدرس النحوي الحديث .
- ٥- هذه دراسة تُهدف إلى بيان العلاقة القائمة في الدرس النحوي بين ثلاثة مجالات علمية متمثلة في علم النحو وعلوم البلاغة و ليس من غرضها التقصي وراء مسائل النحو المتعلقة بالاعتقاد عند كلّ أحد والفرق بين رأي النحوي وغيره بقدر ما هي توصل لمجموعة من القواعد المشتركة تردف بعضها بعضاً .

المصادر القرآن الكريم

٢. جمال الدين , مصطفى (١٩٨٠) , البحث النحوي عند الاصوليين , دار الرشيد , بغداد
٣. الاندلسي, أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) , البحر المحيط , مطابع النصر الحديثة , الرياض .
٤. عبد المطلب , محمد (د.ت) البلاغة والاسلوبية , الهيئة المصرية العامة للكتاب
٥. الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر (١٩٦٠) , البيان والتبيين , القاهرة ١٩٦٠ م .
٦. عبد الغفار أحمد (١٩٨١), التطور اللغوي عند الاصوليين - دار المعرفة الجامعية - مصر .
٧. الصغير محمد حسين علي (١٩٨٨), تطور البحث الدلالي, دار الكتب العربية , بغداد .
٨. جمهرة اللغة , ابو بكر ابن دريد ت(٣٢١هـ) , صححه المستشرق الألماني فريتس كرنكو , دار صادر , بيروت (د.ت).
٩. الهاشمي, السيد أحمد الهاشمي - ١٣٨٣هـ , ١٩٦٣م, جواهر البلاغة, المكتبة التجارية الكبرى - مصر .
١٠. البغدادي, عبد القادر بن عمر البغدادي, (١٠٩٣هـ) - ١٩٨٩م , خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب, تد : عبد السلام محمد هارون - مكتبة الخانجي - القاهرة .
١١. بن جني, أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ) ١٩٥٢م, الخصائص - تد : محمد علي النجار - دار الكتب المصرية - القاهرة .
١٢. د. طاهر سليمان حمودة - ١٩٨٣م, دراسة المعنى عند الأصوليين, الدار الجامعية - مصر .
١٣. المخزومي, الدكتور مهدي المخزومي, (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م), الدرس النحوي في بغداد الطبعة الثانية , مطبعة دار الراشد العربي , بيروت
لبنان .
١٤. د . إبراهيم أنيس, ١٩٧٦م, دلالة الألفاظ, مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - .
١٥. الجرجاني عبد القاهر الجرجاني (ي : ١٤٠) , ١٣٧٢هـ, دلائل الإعجاز - تد : محمد رشيد رضا - ط١ - دار المنار - مصر - .
١٦. ستيفن أولمان, ترجمة : د . كمال محمد بشر - ١٩٦٢م, دور الكلمة في اللغة .
١٧. عبد الرزاق, فوزي إبراهيم , ١٤١٦ هـ = ١٩٩٦م , السياق وأثره في توجيه المعنى, رسالة دكتوراه - كلية الآداب - جامعة بغداد , .
١٨. بن فارس أبو الحسين أحمد (٣٩٥هـ) , ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م , علق عليه ووضع حواشيه : أحمد حسن بسج - ط١ - دار الكتب العلمية - بيروت .
١٩. أبو بكر الزبيدي , محمد بن الحسن (٣٧٩هـ) ١٩٧٣م, طبقات النحاة واللغويين, تد : محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف بمصر .
٢٠. : أحمد مختار عمر , ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م, علم الدلالة, ط١- مكتبة دار العروبة .
٢١. السعران, د. محمود, علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي) - دار النهضة - مصر .
٢٢. د. عاطف مذكور, ١٩٨٧م , علم اللغة بين التراث والمعاصرة : دار الثقافة - القاهرة .
٢٣. البغدادي, محمد بن اسحاق بن أبي يعقوب, (٣٨٥هـ), ١٨٧١م , الفهرست : ابن النديم , ط الايزيك .
٢٤. التهانوي, محمد علي الفاروقي (ق ١٢هـ), ١٩٦٣م, كشاف إصطلاحات الفنون, تد : لطفي عبد البديع , وآخرين - المؤسسة العامة للنشر
القاهرة .
٢٥. السيوطي (ي : ٢٥٨) , ١٣٥٤هـ = ١٩٣٥م, لباب النقول في أسباب النزول - مط مصطفى البابي الحلبي - القاهرة .
٢٦. إبن منظور محمد بن مكرم (٧١١هـ), ١٩٥٥م , لسان العرب , - دار صادر - بيروت .
٢٧. د. تمام حسان - اللغة العربية (معناها ومبناها) , ١٩٧٣م, الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة .
٢٨. الدكتور شوقي ضيف, ١٩٧٢م, المدارس النحوية, الطبعة الثانية , دار المعارف , القاهرة , .
٢٩. : الدكتور عبد الرحمن السيد الطبعة الأولى, (١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م) , مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها, دار المعارف , مصر .
٣٠. : الدكتور مهدي المخزومي , (١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م), مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة و النحو, مطبعة دار المعرفة , بغداد .
٣١. الانصاري, ابن هشام , ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م, مغني اللبيب عن كتب الأعراب تد: حسن حمد , أشرف عليه وراجعاه , د. اميل بديع يعقوب
م, منشورات محمد علي بيضون , دار الكتب العلمية , بيروت الطبعة الأولى .
٣٢. د السكاكي , أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي (٦٢٦هـ) , مفتاح العلوم, مط التقدم العلمية - القاهرة
٣٣. الاصفهاني, الراغب (ي : ٦٢) , مفردات ألفاظ القرآن, تد : نديم مرعشلي- دار الكتاب العربي .
٣٤. إبن فارس (ي : ١٩٩) , مقاييس اللغة, تد : عبد السلام هارون - دار الكتب العلمية .
٣٥. الباحث نوزاد حسن أحمد , ١٩٩١م , المنهج الوصفي في كتاب سيبويه, دكتوراه , كلية الآداب , جامعة بغداد .
٣٦. السيوطي (ي : ٢٣٥) ط١ - ١٣٢٧هـ مع الهوامع شرح جمع الجوامع (في علم العربية), السعادة - القاهرة .

- ٣٧ . أبو الطيب اللغوي ، مراتب النحويين, تد / محمد أبو الفضل ابراهيم ، القاهرة ، مكتبة النهضة .
- ٣٨ . د . اللبدي, ١٩٨٥م, معجم المصطلحات النحوية والصرفية, مؤسسة الرسالة دار الفرقان، بيروت ، ط ١ .
- ٣٩ . محمد سعيد الغامدي, العلاقة بين المعنى والاعراب في الدرس النحوي .
- ٤٠ . الهجري : محمد عبدو فلفل, ما لم يطرد في قواعد النحو والصرف عند أعلام النحاة حتى القرن السابع .
- ٤١ . إبراهيم أنيس, في اللهجات العربية .